التعليم المهني في السياسة التعليمية

– ٢ –

يعترض طريق الكثير من الدول المستقلة حديثا، والمعروفة باسم الدول النامية، العديد من العقبات والصعوبات والمشاكل خصوصا اذا ما ارادت استكمال استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي مصحوب بتحولات اجتماعية معينة.

ويمثل الاستقلال الاقتصادي اساسا في تخليص اقتصاد البلاد من التبعية للسوق الامبريالية. ويتحقق ذلك باستعادة الثروات الوطنية التي ينهبها الاحتكارات الاجنبية، واستغلال وتنمية هذه الثروات لخدمة جماهير الشعب باقامة الصناعة الوطنية وتطويرها...الخ..

وتنشأ العقبات والصعوبات بصورة اساسية من جراء المقاومة الضارية والمتعددة الاشكال التي تعمد اليها الاوساط الامبريالية ضد النظام التحرري في البلد المعني والذي يقود عملية بناء الصناعة وتطوير الزراعة في اطار سياسة الاستقلال الاقتصادي.

لكن الكثير من البلدان وبعد تغلبها على المؤامرات الامبريالية تجد نفسها امام صعوبات مطلبية فعلية مثل فقدان التمويل .. ونقص الكوادر المهنية الفنية القادرة على العمل في الصناعة الوطنية وتطويرها

في مثل هذا الوضع وجدت مصر نفسها امام النهضة الصناعية الكبيرة على يدي الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.. وفي مثل هذا الوضع وجدت نفسها حكومات العراق والجزائر وسوريا وحتى ايران، نقص الكوادر المهنية الصناعية وقف عقبة كأداء في وجه تطور الصناعة الوطنية

لم تستطع الجامعات التي وجدت قبل عقود من السنين والمدارس الثانوية العديدة المنتشرة في البلاد ان تساهم في سد هذا النقص الكبير.

فالسياسة التعليمية التي كانت سائدة في تلك البلدان والتي تقوم على التوسع الجامعي والمدرسي الثانوي كانت تهمل بشكل متعمد المدارس الصناعية المهنية.

ولم يكن امام هذه الدول، الطامحة لتطوير وبناء صناعتها الوطنية غير افتتاح عدد من المدارس المهنية بمساعدة البلدان الاشتراكية وايفاد العديد من العاملين الى تلك البلدان للحصول على الاعداد المهني المطلوب.

واصبح تدريب الكادر المهني بعد واحدا من أهم الانجازات التي تفخر بها تلك البلدان.

بالطبع لست بحاجة لتكرار ان الجامعات والمدارس الثانوية غير قادرة او هي ليست مؤهلة لتخريج العاملين القادرين على تسيير المصانع وتطويرها، وان ذلك مهمة محصورة في المدارس الصناعية او المهنية بأنواعها.

وتخطيط اقامة المدارس الصناعية وبرامجها التعليمية يقع ضمن اطار السياسة التعليمية في البلد.

والسياسة التعليمية المطبقة في الضفة، تسقط من حساباتها التعليم المهني انسجاما مع تبعية الاردن للسوق الامبريالية وعدم وجود نوايا لدى نظام الحكم لتطوير الثروة الوطنية واقامة الصناعة...

ففي العام الماضي كان عدد المتقدمين لامتحان شهادة الدراسة الثانوية ٩٤٢٣ طالب في الفرعين العلمي والادبي، و ٣٢٧ طالب مهني في فروع التجارة والزراعة والصناعة اي ان نسبة الطلاب المهنيين الزراعيين والصناعيين تعادل حوالي ٢ بالمئة فقط من الطلاب الاكاديميين.

وللمقارنة فان النسبة في اسرائيل ترتفع الى اكثر من ٥٢ بالمئة. ليس هذا فقط فالمدارس المهنية الصناعية او الزراعية الموجودة ذات مستوى مهني منخفض. علاوة على ان تقسيم الحرف فيها ومستوى المعارف التي يحصل عليها الخريج توجهه نحو الحرفة وهو الامر المهم، وهي ليست اعلى او حتى معادلة للزميل الحرفي الموجود في السوق المكتسب لمهنته من الممارسة العملية.

هذا الوضع يشير الى ان التوجه نحو التوسع الصناعي، المرتكز على الخامات والثروات الوطنية المحلية غير موجود ايضا في ذهن القائمين على السياسة التعليمية.

واذا اخذنا في الحسبان ان الصناعة القائمة على استثمار الخامات الطبيعية مثل الفوسفات، والاسمنت وحتى مصفاة البترول لا تعتمد اطلاقا في ابناء العاملين منها على اساس تخصصاتهم المهنية بل على اسس عشائرية متعارضة تماما مع متطلبات تطور تلك الصناعات، لرأينا ايضا عدم وجود حاجة في نظر مخططي الاقتصاد لتعليم مهني خاص بهذه الصناعات او بغيرها.

وهكذا يتأمن عجز هذه الصناعات عن التطور. ومن الافلات من التبعية للمشروعات الصناعية الامبريالية.

واذا تركنا الصناعة واحتمالات تطورها، والتخطيط للبناء بدون كادر مهني فني قادر على تطورها وخلق مجالات جديدة لها، الامر الذي يؤمن ضمان استمرار تبعية البلد والنظام للسوق الامبريالية، وتساءلنا بصفتنا بلد زراعي ما حال الزراعة واي مكان تحتل في السياسة التعليمية؟ لوجدنا ان المدارس المهنية الزراعية هي الاخرى ذات مستوى منخفض. واكثر من هذا لا يؤهل – من حيث الواقع – طلابها للعمل في الزراعة. ويحق لنا ان نتساءل اين هم ؟ وفي اي حقل يعملون؟.

ففي حين ان خريج المدرسة الصناعية يعمل في حرفة منتجة او غير منتجة فان غالبية خريجي الزراعة يعملون في وظائف بعيدة عن الحقول والانتاج الزراعي.

فمن المعروف ان خريج المدرسة الزراعية لا يملك الارض التي تمكنه من وضع معارفه المكتسبة فيها واذا ملك الارض لا يملك الوسائل. واذا صدف وملك الاثنتين يصطدم بضعف المعلومات وانخفاض مستواها وبعدها احيانا كثيرة ان لم نقل عدم تعلقها بأنواع المزروعات الموجودة في بلادنا وبظروف الزراعة مناخيا او غير مناخية .. الخ.

لا أضيف شيئا جديدا حين اقول ان خريج المدرسة الصناعية او الزراعية بهذا المستوى المنخفض غير قادر او بالاصح قتلت فيه روح الابداع والتطوير والخلق، والسياسة التعليمية لا تهدف غير تزويد السوق القائم حاليا بما تحتاجه من اليد المهنية الناسية دون النظر اطلاقا لاعتبارات التنمية والتطوير والتصنيع في المستقبل. اضافة كل ذلك فان الخريجين المهنيين مثلهم مثل الخريجين الاكاديميين يخرجون الى العمل بنفسية وذهنية من يريد ان يأخذ اكثر مما يعطي. بذهنية صاحب الاحتياجات الاستهلاكية الكبيرة بغض النظر عن امكانات البلاد.

افلا يحق القول بان السياسة التعليمية المعمول بها هي واحدة من ركائز ابقاء البلاد في اطار التبعية للسوق الامبريالية.؟.

ابو وديع

وصلتنا رسالتكم

الصديق ع.م من كفر مالك – رام الله يسأل:

ماذا كان دور الاتحاد السوفييتي في الصراع الافريقي؟ وماذا يكمن خلف وقوفه الى جانب اثيوبيا ضد الثوار الاريتريين .؟.

في البداية نحب ان نؤكد للاخ ع.م من كفر مالك ان مصطلح الصراع الافريقي هو مصطلح كاذب مزيف، ابتكرته اجهزة الدعاية الامبريالية وملحقاتها الرجعية بغرض تشويه ومن ثم عزل الكفاح الباسل من اجل التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تخوضه جملة من شعوب افريقيا جنبا الى جنب مع غيرها من الشعوب وفي مختلف القارات.

واما عن دور الاتحاد السوفييتي فلقد بات معروفا تماما ان الاتحاد السوفييتي وسائر دول المنظومة الاشتراكية، مخلصون اعمق الاخلاص لمبدأ الاممية البروليتارية، ويطبقونه بأمانة وشرف الثوار.

ومعروف تماما ان مبدأ الاممية البروليتارية الذي يحتل ركنا اساسيا في العقيدة الشيوعية، يلزم كل القوى الثورية وفي طليعتها القوى الثورية البروليتارية بتقديم العون الفعال والمساندة الحازمة للقوى الثورية التي تخوض نضالا ضد الامبريالية وفي سبيل التحرر والتقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

والاتحاد السوفييتي وسائر الدول الاشتراكية حريصون ومخلصون اعمق الاخلاص ومتفانون في تطبيق هذا المبدأ. وهكذا تشكل المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي في عصرنا هذا السند الامين والصديق الموثوق والمعين الفعال والذي لا يمكن تجاهله لكل قوى التحرر في العالم.

وهكذا قدمت دول المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي الدعم المتعدد الاشكال لحركات التحرر الافريقية.

والصديق ع.م يذكر ولا شك المساعدة المتنوعة والكبيرة التي حصلت عليها مصر عبد الناصر، والجزائر وليبيا والسودان والصومال قبل الانحراف، وهي دول عربية افريقية.

وبنفس الروح ولنفس الاهداف حصلت انغولا وموزمبيق ودول افريقية اخرى كثيرة وكذلك اثيوبيا على دعم فعال ومتعدد الاشكال.

ونود ان نلفت نظر الصديق ع.م الى حقيقة ان التركيز الدعائي لاجهزة الامبرياليين واتباعهم على المعونة المقدمة لاثيوبيا ليس الا محاولة لتأليب القوى المعادية على اثيوبيا وغير الشعور بالمرارة بسبب فشل مخططات الامبريالية ضد الثورة الاثيوبية.

وليس صحيحا على الاطلاق ان الاتحاد السوفييتي وباقي دول الاشتراكية تساند اثيوبيا ضد الثورة الاريترية القومية فموقف الاتحاد السوفياتي الداعي لحل سلمي عادل للمسألة الاريترية يلبي طموحات الشعب الاريتيري، الى جانب صيانة مصالح الثورة الاثيوبية، هذا الموقف الذي كره الاتحاد السوفييتي اكثر من مرة بات واضح ومعروف.

وليس منطقيا بالطبع يا أخ ع.م ان يطالب الاتحاد السوفييتي بايقاف الدعم والمساندة لاثيوبيا لان الطرفين لم يستجيبا لنداءاته لحل النزاع الاثيوبي – الارتيري سلميا. فلن يستفيد من مثل الموقف غير السادة الامبرياليين واتباعهم في المنطقة.

وصلتنا رسالة من طولكرم بتوقيع ابنة كرمية تبدأها على النحو التالي:

لقد وردت على طيات "صفحات جريدتكم طوال اعداد متكررة. اعتراضات ومواقف عديدة من قبل العديد من القراء حول تدني وتأزم الوضع التعليمي في مدارس طولكرم على جميع المراحل، واذ اعتبر نفسي ابنة طولكرم فان هذا الاعتبار يلقي علي واجب توضيح العديد من النقاط الرئيسية في موضوعنا... ثم تمضي ضاربة العديد من الامثلة وبالاسماء تشمل التنقلات بين الهيئات التدريسية [illegible] الكوادر وضعف توزيعها لتخرج بنتيجة ان الازمة التعليمية تقع مسؤوليتها على مدير التربية الذي يتصرف حسب رأيها من مواقع عشائرية، او تكتلية ..الخ..

ونحن لانوافق الصديقة ابنة كرمية. على استنتاجاتها رغم الامثلة التي توردها، فالوضع التعليمي متدهور في الضفة كلها، ومسؤولية هذا التدهور اعمق وابعد من ان تنسب لتنقلات او تعيينات غير مرضي عنها عند مواطنين في لواء معين وقد حدثت هذا العام او العام الذي قبله. فليس معقولا ان تسبب مثل هذه التنقلات على اهميتها، وفي هذه المدة الزمنية القصيرة، مثل هذا الضرر الكبير.

ونحب ان نلفت نظر الصديقة ابنة كرمية الى ان العودة الى النزاعات التكتلية ومن اي طرف كان، وتحت اية دعاوى، لا تخدم المصلحة العامة ونأمل من الجميع الاقلاع عنها والاهتمام بمصلحة طولكرم العزيزة لتواصل تقدمها، ولتحمي نفسها في هذه الظروف العصيبة جدا.

وفي نهاية الرسالة تقول الابنة الكرمية ان احدى المديرات علاوة على قوانين العقاب الجماعي التي سنتها حفاظا على النظام اخذت تضرب البنات بالعصا الى جانب الشتم، وفي كلامها تتعرض للايديولوجيات والشعور والتطور والتقدم..الخ.

واذا صح كلام الابنة الكرمية نقول واللد عيب يا جناب المديرة.

وليد نايف عواد من الناصرة، بين فيها تاريخ صداقته للطليعة وتطلعه وتعميق اواصر هذه الصداقة مع مسيرة الطليعة.

وضمّن الصديق وليد رسالته سؤالا عن قضية ووترغيت. وقضية ووترغيت هي واحدة من جملة الفضائح الملازمة لنظام الديمقراطية الامريكية "الحريصة" على حقوق الانسان. انفجرت الفضيحة في اعقاب الانتخابات الامريكية التي اعادت الرئيس نيكسون رئيسا للولايات المتحدة للمرة الثانية.

فقد قامت المخابرات المركزية الامريكية بأمر من الرئيس نيكسون بمرشح الحزب الجمهوري بالتجسس على مقر الحزب الديمقراطي في ووترغيت. وزرعت في المقر اجهزة التنصت وحصلت على التسجيلات التي تبين خطة الحزب الديمقراطي في الحملة الانتخابية. وهكذا استطاع نيكسون وحزبه الجمهوري بعد كشف خطط منافسيه وضع الخطة الكفيلة بنجاحه. وقد تأمن ذلك له فعلا.

لم يقتصر هذا التعدي الفاضح على الحريات الديمقراطية على المخابرات المركزية فقط بل تعداه الى القضاء وغيره من اجهزة الدولة الاخرى.

وقضية ووترغيت مثلها مثل غيرها تشير الى هزال الديمقراطية الامريكية من جهة والى فساد وبطلان القول باستقلالية اجهزة الدولة المختلفة من جهة اخرى.

تحياتنا الى الصديق وليد